يبدو، في ذلك الوقت، ان التنسيق بين م.ت.ف. والاردن، على وجه التحديد، هو فاتحة التسوية السلمية، خاصة وان علاقة مصر مع سوريا كانت مقطوعة. وبالفعل، بدأت اتصالات مكثّفة بين مصر وكل من م.ت.ف. والاردن والولايات المتحدة الاميركية. وقد تواكب ذلك مع عودة العلاقات المصرية ـ الاردنية في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤، وتأييد مصر لـ م.ت.ف. وتوجّهاتها السلمية التي برزت ابّان عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، اضافة الى تركيز مصر على أهمية عامل الوقت(٢٧).

وفي ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، وقّع اتفاق عمّان بين م.ت.ف. والاردن. وقد رأت مصر ان هذا الاتفاق يعدّ من أهمّ التطوّرات في تاريخ القضية الفلسطينية، وان هذه الاهمية تستند الى اطاره القانوني ومضمونه السياسي والاجرائي؛ فهو معبّر عن الارادة المستقلة لـ م.ت.ف. وهو خطوة تنفيذية لقرارات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني؛ كما انه ينطلق من روح قرارات عربية ودولية لتحقيق التسوية وانهاء الاحتلال، وفق مبدأ الارض في مقابل السلام، وحق تقرير المصير ضمن اتحاد كونفدرالي مع الاردن، وحل جوانب القضية الفلسطينية كافة(٢٨).

وبصفة عامة، فقد طرح الرئيس مبارك بعد اتفاق عمّان بعض المقترحات لتحريك عملية التسوية، وتمحورت هذه المقترحات في ثلاث نقاط، هي(٢٩):

١ ـ تعاون م.ت.ف. مع الاردن لاختيار ممثلين معتدلين في الوفد المشترك.

٢ ـ تفضّل مصر حواراً مباشراً بين الوفد المشترك واسرائيل يعقبه مؤتمر دولي يشترك فيه الاتحاد السوفياتي.

٣ ـ ضرورة اجراء حوار بين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك والولايات المتحدة الاميركية، كبداية لجولة ثانية يشترك، في خلالها، الجانب الاسرائيلي في الحوار بمشاركة أو عدم مشاركة مصر.

وهكذا يتبيّن، ان هذه المقترحات لم تتضمّن صراحة حق م.ت.ف. في اختيار ممثليها بمفردها، كما انها تشير الى عقد مفاوضات مباشرة قبل عقد المؤتمر الدولي. وبطبيعة الحال، فان هذه الامور تعتبر تنازلات لا يقابلها أي مرونة في الموقفين الاسرائيلي والاميركي.

من ناحية ثانية، قامت مصر، خلال العام ١٩٨٥، بعرض مسألة التسوية، وشرح كافة أبعادها ـ وفق اتفاق عمّان ـ وذلك من خلال اجراء اتصالات مكثّفة مع الادارة الاميركية. وقد شهدت هذه الاتصالات تراجعاً نسبياً عن المقترحات السابقة التي رفضتها م.ت.ف. كما رفضها الاردن؛ اذ انها عكست الافكار الآتية(٣٠): ١ ـ ضرورة فتح حوار اميركي ـ فلسطيني، وتخلّي الولايات المتحدة الاميركية عن تحفّظاتها تجاه اشتراط اعتراف م.ت.ف. المسبق بالقرار ٢٤٢، قبل بدء هذا الحوار. ٢ ـ حرية م.ت.ف. في اختيار ممثليها في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. ٣ ـ ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام، يمكن ان ينقسم العمل في داخله الى لجان فرعية.

على ان هذه المواقف اصطدمت بمعارضة اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، الامر الذي حمل مصر الى انتقاد الموقف الاميركي. لكن هذه الانتقادات لم تكن تعني التقليل من أهمية دور الولايات المتحدة الاميركية في عملية التسوية. لذلك ترافق هذا النقد مع التحرك المصري لجعل م.ت.ف. طرفاً مقبولاً في عملية التسوية الى جانب الاردن، باصدار م.ت.ف. اعلان القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥، والتي تعهّدت فيه بالتخلّي عن نشاطاتها العسكرية خارج الارض المحتلة. الّا ان هذا الامر لم يحرّك الموقف الاميركي، على الرغم من ان م.ت.ف. رأت فيه تنازلاً كبيراً؛ لذلك